أثر تشريعات التعليم العالي في إنتاجية البحوث العلمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق (دراسة استطلاعية)

إعداد الطالبة **إشراف الأستاذ الدكتور**

نبيلة يوسف **أنطون رحمة**

كلية التربية

جامعة دمشق

ملخص

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي وبما يبين مدى تأثير هذه التشريعات في إنتاج البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق. تكونت عينة الدراسة من 284 عضو هيئة تدريس في كليات جامعة دمشق القائمين على رأس عملهم خلال العام الدراسي 2004–2005 بمرتبة أستاذ – أستاذ مساعد– مدرس. وكانت أداة الدراسة استبانة شمل القسم الأول منها المعلومات العامة عن أفراد العينة وشمل القسم الثاني أسئلة الاستبانة المتضمنة مدى تأثير البحث العلمي في زيادة عدد البحوث التي أجراها عضو الهيئة التدريسية. فضلاً عن مقترحات أعضاء هيئة التدريس لتطوير البحوث العلمية. وقد تم تفريغ الاستبانات وحساب النسب المئوية للإجابات عن كل بند من بنود الاستبانة على مستوى كليات جامعة

دمشق, وبحسب المرتبة العلمية لأعضاء هيئة التدريس. وحسبت الفروق ودلالتها بين الإجابات حسب متغيرات نوع الإجابة (موافق – لا أدري – غير موافق) الكلية, رتبة عضو هيئة التدريس. بينت نتائج الدراسة أن التشريعات المتعلقة بتحسين الوضع المعيشي وزيادة الحوافز المشجعة على البحث تعدُّ الدافع الأساسي لإجراء البحوث العلمية. ومن أهم مقترحات الدراسة: الاهتمام بتخطيط البحث العلمي ووضع سياسات وخطط لتنميته وتفعيله – تطوير أنظمة البحث العلمي الجامعي باتجاه مزيد من التنظيم وتفعيل القوانين التي تصدر بشأنه.

1 – مقدمة:

يقع على عاتق الجامعات القيام بوظائف متعددة وأساسية, حيث تقوم بإعداد الأطر المتخصصة في المجالات كافة, وتتحمل مسؤولية الحركة العلمية والبحث العلمي وتوسيع آفاق المعرفة, وتقديم الخبرات في مختلف المجالات لجميع مؤسسات المجتمع. ونلاحظ أن هناك ترابطاً قوياً بين وظيفتي البحث والتعليم إذ إنَ مهمة التعليم تقع على عاتق عضو هيئة التدريس الذي يعدُّ محور الارتكاز، ويقوم عضو هيئة التدريس أيضاً بالبحث ليتمكن من تطوير معارفه وتحديث خبراته العلمية، ومن ثمَّ المساهمة بازدهار المجتمع وتقدمه. ويستند عضو هيئة التدريس في تنفيذ مهامه إلى التشريعات والتسهيلات والحوافز حين تتوافر بالمستوى المناسب. وقد تبنت الجامعات السورية هذا التوجه وسنت عدداً من التشريعات لتحفيز البحث العلمي وتطويره.

اهتم القرار السياسي في الجمهورية العربية السورية بالبحث العلمي على مستوى الجامعات فأنشئ مجلس التعليم العالي عام 1975 وكُلِّفَ باقتراح سياسة التعليم العالي والبحوث العلمية في الجامعات والمعاهد حيث كان من مهام هذا المجلس ما يأتي:

- اقتراح السياسة العامة للبحوث العلمية في الجامعات والمعاهد وتوجيهها نحو معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها.
- العناية بالمكتبات الجامعية ورفدها باستمرار بمصادر المعرفة باعتبارها دعامة للبحث العلمي.
- استكمال التجهيزات العلمية التي تتطلبها بحوث أعضاء هيئة التدريس.
- إلزام الأقسام بوضع برامج محددة ودقيقة للبحوث العلمية وربطها بخطط التنمية(المنظمة العربية، 1986، ص ص 103 – 111).

وفيما يتعلق بالتفرغ للبحث العلمي وواجباته نصت المادة 20 من المرسوم رقم 1657 لعام1977 على أن الجامعة تؤمن مستلزمات البحث العلمي من أجهزة ومواد ومراجع

ومجلات ونشرات وغيرها ويتولى مجلس الشؤون العلمية التنسيق بين وحدات البحث ووحدات ممارسة المهنة على مستوى القسم والكلية والجامعة (الجريدة الرسمية، 1977،ص ص 2275 – 2277).

وتضمنت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم 2059 لعام 1982 نظام القبول والدراسات العليا في جامعات القطر العربي السوري حيث نصت المادة 151 من اللائحة التنفيذية أن الجامعات وبناء على طلب الكليات تمنح الدرجات العلمية التالية في الفروع المبينة في الأنظمة الخاصة بالدراسات العليا في الكليات:

1– دبلوم الدراسات العليا.

2 – الماجستير.

3 – الدكتوراه (وزارة التعليم العالي، 1995،74).

وأيضاً صدر المرسوم الجمهوري رقم 832 تاريخ 1984/10/25 القاضي بإحداث ملاكين لمعاونين إضافيين لوزير التعليم العالي يكون أحدهما مخصصاً لشؤون البحث العلمي.

والانطلاقة الجادة للبحث العلمي في الجمهورية العربية السورية كانت في 1994/9/10 عندما أكد السيد رئيس الجمهورية ضرورة جعل البحث العلمي في طليعة الأولويات (خاروف،2001، 516)

وبهدف دفع عجلة البحث العلمي وتطوير مؤسساته قرر مجلس جامعة دمشق بجلسته التي انعقدت بتاريخ 1994/11/1 تشكيل لجان دائمة للبحث العلمي إلى جانب اللجنة العليا للبحث العلمي وهي لجان اختصاصية مهمتها متابعة مسيرة البحث العلمي من خلال مديرية البحث العلمي وبالاتصال مع الكليات المعنية والأقسام المختصة والباحثين أصحاب العلاقة (العبد الله، 1997،45). وازداد بعد ذلك الاهتمام بالبحث العلمي والسعي لإجراء البحوث في المجالات والاختصاصات المختلفة، كما تصاعد

هذا الاهتمام في السنوات الثلاث الأخيرة، والجهود مستمرة لتطوير أنظمة البحث العلمي على أمل تحقيق خطوة كبيرة في مجال إجراء البحوث العلمية المفيدة (ريشة، 69, 2000).

2 – مشكلة البحث:

من خلفية البحث يتبين اهتمام قيادات الدولة وجامعاتها بتنشيط البحث العلمي وصدور تشريعات كثيرة لتحقيق هذا الهدف، كما تبين أن فاعلية هذه التشريعات في إنتاجية البحث العلمي لم تدرس بعد دراسة علمية، وذلك على الرغم من أهمية هذه الدراسة في تقويم التشريعات المذكورة وفاعليتها، وإن إغفال هذه الدراسة التقويمية يبقي تأثير هذه التشريعات في تطوير البحث العلمي وإقبال أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية وزيادة إنتاجهم لها غير معروف. وهذا الغموض والجهل يؤلف مشكلة تستحق الدراسة توصلاً إلى معرفة تأثير هذه التشريعات وتحديده.

إن تأثير التشريعات في تطوير البحث العلمي مجال بحث متعدد الجوانب. ويكتفي البحث الحالي بدراسة أحد جوانبه وهو تأثير التشريعات التي صدرت بشأن البحث العلمي الجامعي في إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق من البحوث العلمية، وباستقصاء هذا التأثير من آراء الأعضاء المذكورين.

وبناءَ على ذلك فإن السؤال العام الذي تثيره مشكلة البحث هو: ما آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق بشأن تأثير تشريعات التعليم العالي في إنتاجهم البحوث العلمية؟

3 – أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الدور الذي تؤديه الجامعات في مجال البحث العلمي الذي يعدُّ ركنا أساسياً في النهضة والتطور، كما تنبع من مكانة عضو هيئة التدريس

الذي يعدُّ محور الارتكاز في المجال البحثي، ومن الدور الذي يفترض أن تؤديه القوانين والأنظمة واللوائح في زيادة إنتاجية عضو هيئة التدريس من البحوث العلمية، ومن الفائدة التي تنعكس على المجتمع حين تستثمر هذه البحوث استثماراً رشيدا.

والبحث العلمي مهم للجامعة نفسها فهو يسهم في تطويرها من خلال تطوير مناهجها وعمليات التدريس فيها، وإعطاء حياة متجددة للدراسات العليا ولتجديد التعليم الفكري، وإعطاء روح جديدة للجامعة (Kogan, 1989, P.167).

وتأتي أهمية الدراسة أيضاً من كونها دراسة أكاديمية يتوقع أن تضيف شيئاً جديداً يتعلق بتطوير تشريعات البحث العلمي والمساهمة في حل مشكلاته.

4 – أهداف البحث:

نظراً لأنَّ البحث العلمي يشكل أولوية مهمة في القطر وهو موضع اهتمام المعنيين فإن إلقاء الضوء على التشريعات المتعلقة به بطريقة علمية يساعد على نقل الاهتمام إلى حيز التنفيذ بطريقة واقعية عقلانية قد يترتب عليها نتائج مثمرة وذلك من خلال:

- بيان مدى تأثير تشريعات البحث العلمي في إنتاج البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق.
- تقديم المقترحات والمؤشرات في مسعى للإفادة المعرفية والتطبيقية من نتائج البحث.

5 – فرضيات البحث:

1 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق في تأثير التشريعات في البحوث العلمية.

2 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق في إنتاجية البحوث العلمية، تبعاً لمتغير الكلية.

3– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق في إنتاجية البحوث العلمية، تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.

6 – حدود البحث:

الحدود الزمانية: طُبِّقَتِ الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق القائمين على رأس عملهم خلال العام الجامعي 2004 / 2005.

الحدود المكانية: جامعة دمشق بكلياتها كافة.

7 – التعريفات الإجرائية:

اعتُمِدَتِ التعريفات الإجرائية الواردة في هذا البحث كما يأتي:

البحث العلمي: هو البحث الذي يجريه حسب أصول البحث العلمي أعضاء هيئة التدريس أو طلبة الدراسات العليا في جامعة دمشق.

الباحث: هو عضو هيئة التدريس المعين في جامعة دمشق والذي يقوم بإجراء البحوث العلمية أو يشرف على بحوث طلبة الدراسات العليا.

إنتاجية الباحث: هي عدد البحوث العلمية المنشورة باسمه خلال مدة زمنية معينة.

وهي أيضاً:

$$= \frac{\text{عدد البحوث العلمية المنشورة باسم أعضاء هيئة التدريس خلال مدة زمنية معينة}}{\text{عدد أعضاء هيئة التدريس خلال المدة الزمنية نفسها}}$$

و هي أيضاً:

$$= \frac{\text{عدد البحوث التي أعدها عضو هيئة التدريس خلال سنوات خدمته في الجامعة}}{\text{عدد سنوات خدمة عضو هيئة التدريس في الجامعة}}$$

الرتبة[*]: هي الرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس وهي تصنف في جامعة دمشق إلى أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس.

التشريعات: يقصد بالتشريعات النصوص القانونية التي تصدر عن الجهات المختصة بشأن البحث العلمي في الجامعات السورية.

8 – منهج البحث وإجراءاته وأدواته:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي إذ إنَّ طبيعته وصفية تحليلية تقوم على جمع البيانات الكمية وتحليلها واستخلاص آراء أعضاء هيئة التدريس بشأن تأثير تشريعات التعليم العالي في إنتاج البحوث العلمية.

9– أدبيات البحث:

مع الجهود التشريعية والإدارية نقع على أدبيات تتناول بعض جوانب البحث العلمي في القطر العربي السوري، وندرج فيما يأتي ما يتعلق من هذه الأدبيات ببعض الجوانب التشريعية:

1) – دراسة (عقل، 1971،ص ص 123 – 152) بعنوان: " أهمية البحث العلمي وتنظيمه وربطه بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ". قدمت هذه الدراسة في المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي الذي عقد بدمشق بتاريخ 29–31 آب /1971. وقد تناولت بعض الخصائص التعليمية والتقنية للدول النامية وبينت حاجة هذه الدول ومنها سورية للبحث العلمي، كما بينت الإمكانات المتاحة له وأشكال تنظيمه وعوائقه ووضعت المقترحات الآتية للنهوض بالبحث العلمي في القطر العربي السوري: إزالة الصعوبات والعوائق للمباشرة فوراً بالبحث العلمي في نطاق مؤسسات التعليم العالي، تشكيل "هيئة الدولة لتخطيط البحث العلمي "تابعة مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، وتحويل وزارة التعليم العالي إلى "وزارة التعليم

[*] المادة 68 من قانون تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية السورية الصادر بالقانون رقم 1 لعام 1975.

العالي والبحث العلمي" رصد مبلغ لا يقل عن 1% من دخلنا القومي لقضايا البحث العلمي، ووضع خطة لمواضيع البحث العلمي، وإنشاء مركز قومي للبحوث العلمية والاستفادة من علاقاتنا العربية والدولية من أجل تبادل المعلومات ونتائج البحوث, وتطبيق مبدأ الحوافز المادية بالنسبة للباحثين وتقويمهم حسب كفاءاتهم وإنتاجهم العلمي.

2) – دراسة (ريشة، 2000،ص ص 47 – 69) حول "واقع وآفاق البحث العلمي في سورية" سعت الدراسة إلى توضيح التوجهات الاستراتيجية المقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات السورية ودفعه نحو التنفيذ الفعلي. فبينت أن هذه التوجهات تشمل على: وضع هيكل تنظيمي للبحث العلمي في جامعات القطر، وربط بنية البحث العلمي بمراكز البحث ومراكز الإنتاج وتمكين الجامعات من القيام بمهامها العلمية المتكاملة والمتفاعلة مع المجتمع، وتحديد توجهات عامة للبحث العلمي واستغلال الطاقات الكامنة، واعتماد الجدوى الاقتصادية كركيزة أساسية في البنية والتوجهات المقترحة للبحث العلمي، ووضع هيكل تنظيمي للبحث العلمي يتوزع على سويات ثلاث هي: الإدارة المركزية، وفعاليات البحوث في الجامعة، والمحيط الخارجي. وتحدد مصادر التمويل ومراكزه التي يتم من خلالها توجيه التمويل بالشكل المناسب.

وقد وضعت الدراسة المخطط البنيوي للهيكل المقترح، فذكرت أنه يشمل على مجلس البحث العلمي، ولجنة تقويم البحث العلمي، ومكتب التخطيط، مكتب التسويق، وصرف تنمية البحث العلمي، مركز التعاون العلمي، ومركز حضانة الشركات، ومعاهد البحوث، وإدارة التوثيق العلمي، ومركز الدراسات والخدمات المعلوماتية. انتهت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوجهات بشأن وضع أهداف البحث العلمي وتحديد الأولويات والمعوقات والسياسات والإجراءات ومنهجية العمل وآليات التنفيذ وأدواته وصولاً إلى مجالات التطوير والمشاريع المقترحة ضمن خطط زمنية سريعة ومتوسطة مع تحديد المستلزمات المالية.

3)– دراسة (خاروف، 2001، ص ص511 – 524) حول "البحث العلمي في الجامعات السورية" قدمت هذه الدراسة في المؤتمر الأول للبحوث الإدارية والنشر الذي عقد بمدينة مسقط من 3–2001/4/4، وقد استعرضت تطور البحث العلمي وتشريعاته فذكرت أن الجامعات السورية ترجع إلى مطلع القرن العشرين حين افتتحت أول جامعة سورية، وهذه البدايات كانت بحوثاً يجريها أعضاء هيئة التدريس بمبادرات شخصية، وأن تنظيم البحث العلمي بشكل رسمي في الجمهورية العربية السورية بدأ عام 1958 بإحداث المجلس الأعلى للعلوم الذي يضم لجاناً متخصصة ويعمل على النهوض بالعلوم وتشجيع البحوث العلمية ونشرها. وهذا التنظيم عزز في عام 1966 حين صدر المرسوم 143 القاضي بإحداث وزارة التعليم العالي الذي نظم الوزارة وحدد مديرياتها المختلفة ومنها مديرية البحث العلمي التي من خلالها يتم اقتراح ما يطور البحث العلمي ويؤمن مستلزماته.

وفي عام 1975 صدر قانون تنظيم الجامعات رقم (1) الذي أحدث بموجبه مجلس التعليم العالي والذي من بين مهامه الاهتمام باقتراح السياسة العامة للبحوث العلمية في الجامعات والمعاهد وتوجيهها نحو معالجة المشكلات المختلفة في القطر ومتابعة تنفيذها. والانطلاقة الجادة للبحث العلمي كانت عندما أكد رئيس الجمهورية العربية السورية بتاريخ 1994/9/10 ضرورة جعل البحث العلمي في طليعة الأولويات. وثمة استراتيجية جديدة تهتم بوضع هيكل تنظيمي للبحث العلمي وربط بنية البحث بمراكز الإنتاج، وتمكين الجامعات من القيام بمهامها العلمية، وتحديد توجهات عامة للبحث العلمي، واستغلال الطاقات الكامنة، واعتماد الجدوى الاقتصادية كركيزة في التوجهات المقترحة للبحث العلمي.

من هذه الأدبيات نلاحظ أن البحث العلمي يحظى باهتمام الجامعات السورية وثمة تشريعات قد سنت للنهوض به وتطويره، الأمر الذي يؤشر على الحاجة إلى دراسة تأثير هذه التشريعات في قيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث العلمية وفي إنتاجهم البحثي.

10– إجراءات البحث وأدواته:

وقد استعان بالأدوات والإجراءات الآتية:

1 – جمع البيانات عن عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق وتوزعهم بحسب الكليات والرتبة العلمية. ذلك أن هؤلاء الأعضاء يشكلون المجتمع الأصلي للبحث ولابد من إحصائهم تمهيداً لاختيار عينة منهم تمثلهم. وقد تم الحصول على البيانات بعددهم من سجلات الكليات مباشرة حرصاً على دقة المعلومات وحداثتها، وكان هذا العدد في العام 2004 – 2005 /1479/ عضواً، ويبين الجدول رقم /1/ توزع هذا العدد على الكليات والمراتب العلمية•:

جدول رقم / 1 / يبين المجتمع الأصلي للبحث

المرتبة / الكلية	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	المجموع
آداب	79	63	95	237
تربية	19	10	26	55
اقتصاد	24	20	27	71
حقوق	10	3	30	43
هندسة زراعية	49	45	59	153
شريعة	4	9	5	18
صيدلة	25	12	15	52
طب بشري	57	71	93	221
طب أسنان	12	15	25	52
علوم	55	46	57	158
فنون جميلة	9	8	24	41
هندسة مدنية	35	42	35	112
هندسة عمارة	7	12	15	34
هـ. م. ك	55	56	94	205
المجموع	456	415	608	1452

2 – اختيار عينة عشوائية من المجتمع السابق الذكر بنسبة 20% وقد بلغ عدد أفرادها 284 عضواً يتوزعون بحسب الكلية والمرتبة والتفرغ والعمل البحثي بنسب مختلفة.

• تم الرجوع إلى دليل الجامعة الصادر عام 2004–2005 ومن خلال المقارنة مع سجلات الكليات تبين أن هناك عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية المندبين أو المعارين أو المحالين على التقاعد لم يؤخذوا بالحسبان، فضلاً عن أن هناك من تم تعيينه مجدداً أو تم ترفيعه إلى رتبة أعلى ولذا اكتفي بأخذ البيانات من سجلات الكليات.

3 – إعداد استبانة تمثل التشريعات التي صدرت بشأن البحث العلمي الجامعي حيث وضع ملخص كل تشريع في بند خاص وأدرجت بموازاته ثلاثة خيارات (موافق، لا أدري، غير موافق) وطلب من أفراد العينة إبداء آرائهم في مدى تأثير كل من هذه التشريعات في زيادة عدد البحوث التي أعدها.

وقد مر إعداد الاستبانة بالخطوات والإجراءات المعتمدة في أصول البحث العلمي، فضبط صدقها عن طريق تحكيمها من قبل 23 عضواً من أعضاء هيئة التدريس يمثلون كليات جامعة دمشق، ثم تعديلها في ضوء ملاحظاتهم.

وضبط ثباتها عن طريق تطبيقها مرتين على 28 عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق وبفاصل ثلاثة أسابيع بين التطبيقين، وطُبِّقَ قانون الثبات (معامل ارتباط بيرسون) الآتي:

$$r = \frac{N\sum XZ - \sum X \sum Z}{\sqrt{(N\sum X^2 - (\sum X)^2)(N\sum Z^2 - (\sum Z)^2)}}$$

N = عدد أفراد العينة

X = متغير أول

Z = متغير ثانٍ

وكان معامل الارتباط بين الإجابات 0،82 الأمر الذي يؤكد ثبات الأداة. حيث يبين Nunnally أن ثباتاً مقداره 70% يعدُّ كافياً لبناء أداة البحث(Nunnally,1978, P.345) وكان معامل الارتباط بين الإجابات 82% الأمر الذي يؤكد ثبات الأداة.

4 – تطبيق الاستبانة عن طريق مقابلة أعضاء هيئة التدريس والتماس إجاباتهم عن بنود الاستبانة، وقد استعانت الطالبة بزميلاتها في مهمة توزيع الاستبانات وجمعها واستغرقت هذه المهمة عدة أشهر.

5 – تفريغ الاستبانات وحساب النسب المئوية للإجابات عن كل بند من بنود الاستبانة على مستوى الجامعة ومستوى الكليات وبحسب المرتبة العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

6 – ترتيب الإجابات حسب تسلسل نسب الموافقة من الأكثر إلى الأقل.

7 – حساب الفروق ودلالتها بين الإجابات حسب متغيرات:

نوع الإجابة (موافق، لا أدري، غير موافق)،الكلية، رتبة عضو هيئة التدريس.

استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث.

11 – عينة البحث:

11 – 1– صفات العينة:

بلغ عدد أفراد العينة 284 عضو هيئة تدريس يتوزعون بحسب الصفات التي ذكـرت في الاستبيان وأجابوا عنها بأعداد ونسب تختلف من صفة إلى أخرى، وذلـك علـى الوجه الآتي:

11 – 1– 1 – توزع العينة حسب الكلية:

فحسب الكلية ظهر التوزيع على النحو المدرج في الجدول رقم /2 /

جدول رقم / 2 / يبين توزع العينة على كليات الجامعة

الكلية	العدد في العينة	نسبة الكلية إلى مجموع العينة %	العدد في المجتمع الأصلي	نسبة العينة إلى المجتمع %
الآداب	46	16.2	237	19
الاقتصاد	9	3.2	71	13
التربية	16	5.6	55	29
الحقوق	9	3.2	43	21
الزراعة	31	10.9	153	20
الشريعة	5	1.8	18	28
الصيدلة	10	3.5	52	19
الطب	44	15.5	221	20
طب الأسنان	11	3.9	52	21
العلوم	22	7.7	158	14
الفنون الجميلة	11	3.9	41	27
الهندسة المدنية	22	7.7	112	20
الهندسة المعمارية	7	2.5	34	21
الهندسة الميكانيكية والكهربائية	41	14.4	205	20
المجموع	284	100	145.2	20

يلاحظ من الجدول أعلاه اختلاف عدد أفراد العينة من كلية إلى أخرى وذلك وفقاً لخطة الدراسة في كل من هذه الكليات , وهذه الفروق قائمة أيضاً بين نسب تمثيل العينة للمجتمع الأصلي، والسبب في ذلك عدم إجابة عدد من أعضاء هيئة التدريس عن الاستبانات التي وزعت عليهم واختلاف عدد أعضاء هيئة التدريس من كلية إلى أخرى.

11- 1 - 2- توزيع العينة حسب المرتبة العلمية لأفرادها:

يظهر هذا التوزيع في الجدول رقم /3/ وهو يؤشر على تقارب الأعداد والنسب في المراتب العلمية

جدول رقم /3 / يبين توزع العينة حسب المرتبة العلمية لأفرادها

	عدد أفراد العينة	النسبة %
أستاذ	96	33.8
أستاذ مساعد	90	31.7
مدرس	98	34.5
المجموع	284	100

11-1-3- توزع العينة حسب التفرغ للبحث العلمي:

جدول رقم /4/ يبين توزع العينة حسب التفرغ للبحث العلمي

	العدد	لنسبة
التدريس	257	58.0
البحث العلمي	114	25.7
الإدارة العلمية	31	7.0
مجالات أخرى	41	9.3
المجموع	443	100.0

يبين الجدول رقم / 4/ توزع العينة حسب التفرغ. ومن قراءته يلاحظ أن التفرغ للتدريس حاز على نسبة 58 %. في حين حاز التفرغ للبحث العلمي على أقل من نصف عدد المتفرغين للتدريس، وهناك نسبة 7 % من أعضاء الهيئة التدريسية تعمل

في مجالات الإدارة العلمية فضلاً عن التدريس. أما المجالات الأخرى فقد حازت على نسبة قريبة من التفرغ للإدارة العلمية.

والعمل في المجالات الأخرى كان من أجل تحسين الوضع المعيشي والاجتماعي حسبما أشارت مقترحات المبحوثين التي سنذكرها لاحقاً.

11-1-4- توزع العينة حسب ساعات العمل في البحث العلمي:

جدول رقم/5/ يبين نسب ساعات العمل في البحث العلمي من مجموع ساعات العمل في السنة

نسبة ساعات العمل %	العدد	نسبة العينة %
0	24	8.45
10	25	8.80
20	9	3.17
25	105	36.97
30	14	4.93
35	6	2.11
40	15	5.28
50	34	11.97
60	2	0.70
70	2	0.70
75	2	0.70
80	2	0.70
90	1	0.35
المجموع	241	84.86
غير مبين	43	15.14
المجموع	284	100.00

يبين الجدول رقم/5/توزع العينة حسب ساعات العمل في البحث العلمي ومن قراءته نلاحظ أن:عدد الساعات السنوية التي يخصصها أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث العلمية تتراوح بين 0% و90% من ساعات العمل السنوية في البحث العلمي، وأن 25% هي النسبة الأكثر تكراراً فقد توصل إلى هذه النسبة قرابة 37% من المبحوثين تليها نسبة 50% حيث توصل إليها قرابة 12% من المبحوثين. ولم يتوصل سوى 0.35% من أفراد العينة إلى النسبة العظمى من ساعات العمل في السنة أي الـ90%.

11-1-5- توزع العينة حسب ساعات الإشراف على الرسائل:

يبين الجدول رقم / 6 / توزع أفراد العينة حسب نسبة ساعات عملها في الإشراف على رسائل طلبة الدراسات العليا ومن قراءته يلاحظ الآتي:

جدول رقم /6 /يبين نسب ساعات الإشراف على الرسائل من مجموع ساعات العمل في السنة

نسبة ساعات الإشراف %	العدد	نسبة العينة
0	29	10.21
10	31	10.92
20	12	4.23
25	117	41.20
30	6	2.11
35	13	4.58
40	11	3.87
45	2	0.70
50	17	5.99
60	2	0.70
70	2	0.70
75	2	0.70
المجموع	244	85.92
غير مبين	40	14.08
المجموع	284	100

بلغت النسبة العظمى من ساعات الإشراف على الرسائل الجامعية 25% من الوقت الذي يشغله 41.20% من أفراد العينة، يلي هذه النسبة قرابة 11% من أعضاء الهيئة التدريسية بلغت نسبة ساعات الإشراف لديهم 10% من مجموع ساعات العمل في السنة، ونسبة 10.20% من أفراد العينة لم يقوموا بأي إشراف، ومعظمهم ممن لايزال بمرتبة مدرس. وهناك قرابة 6% من أفراد العينة يخصصون50% من ساعات عملهم للإشراف على الرسائل،0.7% يخصصون60%-75% من أوقاتهم للإشراف على الرسائل.

11–1–6– توزع العينة حسب الجهات التي تجري البحوث لها:

جدول رقم / 7 / يبين توزع العينة حسب الجهات التي تجري بحوثا لها

الجهة	العدد	النسبة لمجموع العينة %
قطاع خاص	44	15.5
قطاع عام	135	47.5
عربي	16	5.6
دولي	10	3.5
منظمات	10	3.5
ذاتية/خاصة/	21	7.4
غير مبين	48	16.9
المجموع	284	100.0

يبين الجدول رقم /7 / توزع العينة حسب الجهات التي يجري أفرادها بحوثاً لها ومن قراءته يلاحظ أن نسبة الذين يجرون بحوثاً لصالح مؤسسات القطاع الخاص لم تتجاوز الـــ 15.5%، في حين بلغت نسبة الذين يجرون بحوثاً لصالح المؤسسات الحكومية 47.5 %، وهناك بحوث قليلة أجريت لصالح جهات ومنظمات عربية ودولية، حيث لم تتجاوز نسب هذه البحوث 3.6 % أما البحوث الذاتية فلم تتجاوز الـــ 7.4 %.

11–2– آراء أفراد العينة في تأثير التشريعات في إنتاجية البحث العلمي وتوزعها بحسب الموافقة والكلية.

حسب استبانة الدراسة طلب من مفردات العينة تحديد درجة تأثير كل تشريع وذلك باختيار إجابة واحدة من بين الإجابات الثلاث: موافق –لا أدري– غير موافق. وتم تقييم إجابات مفردات العينة على النحو الآتي:

– خصصت ثلاث درجات للإجابة موافق

– خصصت درجتان للإجابة لا أدري

– خصصت درجة واحدة للإجابة غير موافق

ونظمت النتائج المستخلصة بحسب متغيرات البحث والعينة حتى تعطي صورة واضحة عن آراء أعضاء هيئة التدريس والفروق بينها وذلك على الوجه الآتي:

11-2-1- توزع آراء أعضاء هيئة التدريس في كل تشريع:

جدول رقم /8/ يبين توزع آراء أفراد العينة في التشريعات التي صدرت للبحث العلمي

التشريعات	موافق		لا أدري		غير موافق		غير مبين		المجموع	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
إنشاء المجلس الأعلى	176	62.2	68	24	36	12.7	3	1.1	283	100
المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 1966/143	192	68.1	46	16.3	43	15.2	1	0.4	282	100
إحداث معهد البحرية	167	59.2	83	29.4	29	10.3	3	1.1	282	100
إنشاء مجلس التعليم العالي	189	67	39	13.8	51	18.1	3	1.1	282	100
إتاحة تفرغ أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي	183	64.9	37	13.1	57	20.2	5	1.8	282	100
إحداث معهد التراث العلمي	157	55.7	88	31.2	33	11.7	4	1.4	282	100
جائزة الباسل للبحث العلمي	202	71.6	43	15.2	37	13.1	0	0	282	100
تشكيل لجان عليا للبحث العلمي	179	63.5	63	22.3	39	13.8	1	0.4	282	100
إحداث قسم المكتبات	175	62.1	76	27	29	10.3	2	0.7	282	100
إحداث مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية	189	67	63	22.3	28	9.9	2	0.7	282	100
إحداث مركز بحوث الليزر	189	67	66	23.4	25	8.9	2	0.7	282	100
توقيع اتفاقيات التعاون	196	69.5	48	17	35	12.4	3	1.1	282	100
تخصص معظم المجلات بنشر البحوث	216	76.6	35	12.4	31	11	0	0	282	100
تطوير هيكليات تنظيم البحث العلمي	167	59.2	58	20.6	56	19.9	1	0.4	282	100
التشريعات التي تنص على تمويل الجامعات	191	67.7	44	15.6	47	16.7	0	0	282	100
تشريعات الإيفاد	199	70.6	28	9.9	55	19.5	0	0	282	100
تشريعات تخصيص مكافآت مالية	217	77	24	8.5	39	13.8	2	0.7	282	100
تشريعات تخصيص مكافآت مالية لبحوث أعضاء هيئة التدريس	219	77.7	29	10.3	32	11.3	2	0.7	282	100
قانون تنظيم الجامعات	148	52.7	64	22.8	67	23.8	2	0.7	281	100
تشريعات البحث العلمي كافية لتنشيطه	119	42.7	48	17.2	112	40.1	0	0	279	100

يبين الجدول رقم/ 8 / توزع آراء أعضاء هيئة التدريس في كل تشريع، ومن قراءته نلاحظ أن نسبة الموافقة مرتفعة فالنسبة العظمى من أعضاء الهيئة التدريسية وافقت على أن تشريعات البحث العلمي التي سنت في سورية أثرت في زيادة عدد بحوث أعضاء الهيئة التدريسية، وذلك يبين لنا تقدير أفراد العينة لأهمية هذه التشريعات حيث تجاوزت نسبة الموافقة الـــ 77 % على بعض التشريعات بالمقارنة مع غير موافق و التي كانت أعلى نسبة لها 40.1 % و أعلى نسبة للحياديين كانت 31.2 %، في حين وصلت أدنى نسبة موافقة على أحد التشريعات إلى 42.7 % و أدنى نسبة لغير الموافقين وصلت إلى 8.9 % وللحيادين وصلت أدنى نسبة إلى 8.5 % وبلغت النسبة المتوسطة للموافق 67%، و لغير الموافق 13.8 % وللحيادين 17.2 %.

11-2-2 –ترتيب التشريعات بحسب عدد الموافقين ونسبهم:

يبين الجدول رقم/ 9/ ترتيب التشريعات بحسب عدد الموافقين ونسبتهم ومن قراءته يتبين أن تخصيص مكافآت مالية قد حازت على موافقة أكبر عدد من أفراد العينة يليها التشريعات المتعلقة بتخصيص معظم المجلات بنشر البحوث العلمية، ثم التشريعات التي منحت جائزة الباسل للبحث العلمي فالتشريعات المتعلقة بالإيفاد أما كفاية التشريعات فقد حصلت على أقل نسبة من الموافقات.

جدول رقم/ 9 / يبين ترتيب التشريعات بحسب عدد الموافقين ونسبتهم

الترتيب	التشريع	موافق	
		المجموع	النسبة
1	تشريعات تخصيص مكافآت مالية لبحوث أعضاء هيئة التدريس	219	77.7
2	تشريعات تخصيص مكافآت مالية	217	77
3	تخصص معظم المجلات بنشر البحوث	216	76.6
4	جائزة الباسل للبحث العلمي	202	71.6
5	تشريعات الإيفاد	199	70.6
6	توقيع اتفاقيات التعاون	196	69.5
7	المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 1966/143	192	68.1
8	التشريعات التي تنص على تمويل الجامعات	191	67.7

9	إنشاء مجلس التعليم العالي	189	67
10	إحداث مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية	189	67
11	إحداث مركز بحوث الليزر	189	67
12	إتاحة تفرغ أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي	183	64.9
13	تشكيل لجان عليا للبحث العلمي	179	63.5
14	إنشاء المجلس الأعلى	176	62.2
15	إحداث قسم المكتبات	175	62.1
16	إحداث معهد البحرية	167	59.2
17	تطوير هيكليات تنظيم البحث العلمي	167	59.2
18	إحداث معهد التراث العلمي	157	55.7
19	قانون تنظيم الجامعات	148	52.7
20	التشريعات كافية لتنشيط البحث العلمي	119	42.7

11-2-4- توزع الإجابات على التشريعات بحسب الكلية:

جدول رقم/ 10/ يبين توزع الآراء على التشريعات بحسب الكلية

	موافق		لا أدري		غير موافق		غير مبين		المجموع	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
الآداب	**709**	**77.1**	**97**	**10.5**	**114**	**12.4**	**0**	**0**	**920**	**100**
الاقتصاد	**93**	**51.7**	**48**	**26.7**	**39**	**21.7**	**0**	**0**	**180**	**100**
التربية	**200**	**62.5**	**49**	**15.3**	**71**	**22.2**	**0**	**0**	**320**	**100**
الحقوق	**104**	**57.8**	**69**	**38.3**	**7**	**3.9**	**0**	**0**	**180**	**100**
الزراعة	**426**	**68.7**	**111**	**17.9**	**83**	**13.4**	**0**	**0**	**620**	**100**
الشريعة	**59**	**72.8**	**21**	**25.9**	**0**	**0**	**1**	**1.2**	**81**	**100**
الصيدلة	**101**	**55.8**	**43**	**23.8**	**36**	**19.9**	**1**	**0.6**	**181**	**100**
الطب	**556**	**63.3**	**192**	**21.9**	**97**	**11**	**33**	**3.8**	**878**	**100**
طب الأسنان	**185**	**84.1**	**29**	**13.2**	**6**	**2.7**	**0**	**0**	**220**	**100**
العلوم	**317**	**72**	**96**	**21.8**	**27**	**6.1**	**0**	**0**	**440**	**100**
الفنون الجميلة	**160**	**72.7**	**52**	**23.6**	**8**	**3.6**	**0**	**0**	**220**	**100**
الهندسة المدنية	**235**	**53.4**	**82**	**18.6**	**123**	**28**	**0**	**0**	**440**	**100**
الهندسة المعمارية	**111**	**80.4**	**11**	**8**	**14**	**10.1**	**2**	**1.4**	**138**	**100**
الهندسة الميكانيكية والكهرباء	**414**	**50.5**	**150**	**18.3**	**256**	**31.2**	**0**	**0**	**820**	**100**
المجموع	**3670**	**65.1**	**1050**	**18.6**	**881**	**15.6**	**37**	**0.7**	**5638**	**100**

من قراءة الجدول أعلاه يتبين أن عدد الموافقين في كل كلية يزيد على عدد المحايدين وغير الموافقين، وأن عدد المحايدين يزيد على عدد غير الموافقين في بعض الكليات وينقص عنه في كليات أخرى.

11-2-5- توزع الإجابات بحسب رتب أعضاء هيئة التدريس:

يبين الجدول رقم/ 11/ توزع إجابات أعضاء هيئة التدريس على التشريعات بحسب رتبهم العلمية. ومن قراءة هذا الجدول يلاحظ وجود فروق كبيرة بين عدد أو نسب الموافقين والمحايدين والمعارضين من كل مرتبة علمية.

جدول رقم /11/بين توزع آراء أعضاء هيئة التدريس بحسب الرتبة العلمية بين الموافقة والمعارضة والحياد وبين كل فئة منهم.

الرتبة العلمية		موافق	النسبة %	لا رأي لي	النسبة %	غير موافق	النسبة %	المجموع
أستاذ	العدد	1301	67.8	338	17.62	279	14.55	1918
	النسبة	35.45		32.19		31.67		
أستاذ مساعد	العدد	1136	63.4	371	20.69	286	15.95	1793
	النسبة	30.95		35.33		32.46		
مدرس	العدد	1233	65.2	341	18.04	316	16.72	1890
	النسبة	33.60		32.48		35.87		
المجموع	العدد	3670	65.5	1050	18.75	881	15.73	5601
	النسبة	100	33.3	100	33.33	100		300

تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات:

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساس مفادها أنه يوجد أثر لتشريعات التعليم العالي في إنتاجية البحوث العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق.

وللتأكد من صحة هذه الفرضية، نختبر كلاً من الفرضيات الآتية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين متوسط آراء أعـضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق في تأثير التشريعات في إنتاجية البحوث العلمية.

الجدول رقم 12

الرأي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	107.348	19	5.650	10.322	.000
Within Groups	3054.878	5581	.547		
Total	3162.226	5600			

الجدول رقم 13

Scheffe [a,b]

مقترحات تشريعات	N	Subset for alpha = .05		
		1	2	3
18	280	1.33		
13	282	1.34		
17	280	1.36		
11	280	1.41	1.41	
7	282	1.41	1.41	
12	279	1.42	1.42	
10	280	1.43	1.43	
2	281	1.47	1.47	
9	280	1.48	1.48	
15	282	1.49	1.49	
16	282	1.49	1.49	
1	280	1.50	1.50	
8	281	1.50	1.50	
3	279	1.51	1.51	
4	279	1.51	1.51	
5	277	1.55	1.55	
6	278	1.55	1.55	
14	281	1.60	1.60	
19	279		1.71	1.71
20	279			1.97
Sig.		.454	.269	.523

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 280.043.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

نلاحظ من خلال هذه الجداول أن (0.05)=α>P وهذا يعني رفض الفرضية بالنسبة لآراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق في تأثير التشريعات في إنتاجية البحوث العلمية.

وتكون النتيجة أن هناك فروقاً بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق في تأثير التشريعات في إنتاجية البحوث العلمية.

2– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق في تأثير التشريعات في إنتاجية البحوث العلمية، تبعاً لمتغير الكلية.

الجدول رقم 14

ANOVA

الرأي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	192.512	13	14.809	27.860	.000
Within Groups	2969.715	5587	.532		
Total	3162.226	5600			

الجدول رقم 15

الرأي

Scheffe

الكلية	N	Subset for alpha =.05				
		1	2	3	4	5
طب الأسنان	220	1.19				
الشريعة	80	1.26				
الهندسة المعمارية	136	1.29	1.29			
الفنون الجميلة	220	1.31	1.31			
العلوم	440	1.34	1.34	1.34		
الآداب	920	1.35	1.35	1.35		
الزراعة	620	1.45	1.45	1.45	1.45	
الطب	845	1.46	1.46	1.46	1.46	
الحقوق	180	1.46	1.46	1.46	1.46	
التربية	320		1.60	1.60	1.60	1.60
الصيدلة	180			1.64	1.64	1.64
الاقتصاد	180				1.70	1.70
الهندسة المدنية	440				1.75	1.75
الهندسة الميكانيكية و الكهربائية	820					1.81
Sig.		0.20	0.06	0.09	0.09	0.69

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 239.793.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

نلاحظ من خلال هذه الجداول أن (0.05) = α > P وهذا يعني رفض الفرضية بالنسبة لآراء أعضاء هيئة التدريس في إنتاجية البحوث العلمية، تبعاً لمتغير الكلية.

وتكون النتيجة أن هناك فروقاً بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس في إنتاجية البحوث العلمية بالنسبة لمتغير الكلية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق في إنتاجية البحوث العلمية، تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.

Oneway

الجدول رقم 16

ANOVA

الرأي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.761	2	.880	1.739	.178
Within Groups	140.239	277	.506		
Total	142.000	279			

الجدول رقم 17

Multiple Comparisons

Dependent Variable: الرأي

Scheffe

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	(J)المرتبة العلمية	(I)المرتبة العلمية
Upper Bound	Lower Bound					
.27	-.25	.996	.105	.01	مساعد أستاذ	أستاذ
.09	-.42	.289	.103	-.16	مدرس	
.25	-.27	.996	.105	-.01	أستاذ	مساعد أستاذ
.09	-.43	.262	.105	-.17	مدرس	
.42	-.09	.289	.103	.16	أستاذ	مدرس
.43	-.09	.262	.105	.17	مساعد أستاذ	

الرأي

Scheffe[a,b]

المرتبة العلمية	N	Subset for alpha = .05
		1
أستاذ مساعد	89	1.44
أستاذ	96	1.45
مدرس	95	1.61
Sig.		.257

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 93.229.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

نلاحظ أن $P > \alpha = (0.05)$ وهذا يعني قبول الفرضية بالنسبة لآراء أعضاء هيئة التدريس (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس).

وتكون النتيجة أنه لا توجد فروق بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس في إنتاجية البحوث العلمية بالنسبة لمرتبتهم العلمية.

11-3 -مقترحات أعضاء هيئة التدريس:

11-3 -1 – توزع مقترحات أعضاء هيئة التدريس حسب تكرارها:

جدول رقم / 18 /يبين توزع مقترحات أفراد العينة حسب تكرارها

المقترح	العدد	النسبة	الترتيب
تحسين الوضع المعاشي	48	12.24	1
زيادة الحوافز المادية	44	11.22	2
توفير مستلزمات البحث العلمي كلها	34	8.67	3
تشكيل لجان عالية المستوى للبحث العلمي	25	6.38	4
وضع خطط دائمة ومستمرة ومتطورة في كل قسم تبين حاجة وفعالية المواضيع المقترحة	24	6.12	5
ربط مشاكل المؤسسات بالجامعة	22	5.61	6
تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية	20	5.10	7
تخفيف الروتين	15	3.83	8
مقترحات أخرى(بنسب قليلة)	14	3.57	9
تأكيد المقترحات التي وردت بالبحث	13	3.32	10
إعطاء الثقة للباحث	11	2.81	11
زيادة ميزانية البحث العلمي	11	2.81	12

13	2.55	10	تحفيز الباحثين من قبل الجهات العامة التي تعالج المشاكل
14	2.55	10	إجراء اشتراك مجاني للباحث بالإنترنيت
15	2.55	10	دورات في منهجية البحث العلمي لأعضاء الهيئة
16	2.55	10	الإيفاد المستمر للخارج
17	2.30	9	تطبيق البحوث من أجل الجدوى الاقتصادية
18	2.04	8	توفير أطر بشرية بشكل البنية التحتية لأي بحث
19	2.04	8	المطالبة بتفرغ الباحث
20	2.04	8	وضع خطط لاستثمار البحوث السابقة
21	1.79	7	وجود مخابر متطورة ومتخصصة
22	1.53	6	عقد اتفاقيات بين الجامعات السورية و الجامعات الأخرى
23	1.28	5	توفير قاعدة بيانات في الدولة
24	0.77	3	وضع أسس الترفيع لأعضاء الهيئة
25	0.77	3	إحداث رتبة مساعد بحث علمي
26	0.77	3	إتاحة المجال للمشاركة في المؤتمرات
27	0.77	3	تشكيل لجان للاستفادة من الخبرات في الدول
28	0.77	3	خفض عدد الساعات التدريسية
29	0.77	3	تشجيع الرغبة للبحث في البحوث
30	0.51	2	توفير وسائل نقل
	100.00	392	Total

من خلال الاطلاع على الجدول رقم 18 نرى أن أهم المقترحات من وجهة نظر المبحوثين كانت كما يأتي:

احتل تحسين الوضع المعيشي أهم المقترحات التي ركزت عليها عينة البحث وأيضاً زيادة الحوافز المادية. ومن المقترحات المهمة جداً من وجهة نظر عينة البحث توفر مستلزمات البحث العلمي واقتراح تشكيل لجان عالية المستوى للبحث العلمي. وجاء بالمرتبة الخامسة من مقترحات عينة البحث وضع خطط دائمة ومستمرة ومتطورة في كل قسم تبين الحاجة للمواضيع المقترحة وفعاليتها، ويلي ذلك من المقترحات ربط مشاكل المؤسسات بالجامعة مع المطالبة بتسهيل الإجراءات الإدارية والمالية، وتخفيف

الروتين، ومن المقترحات المهمة وإعطاء الثقة للباحث وزيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

التعليق على نتائج الدراسة:

- ينتمي أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق المشاركون في الدراسة إلى جميع الكليات وبنسبة تمثيل قرابة 20 % حيث بلغ عدد أفراد العينة 284 فرداً.
- يتقارب عدد أفراد العينة المشاركين في الدراسة في الدرجة العلمية حيث بلغ عدد من هم برتبة أستاذ 96 فرداً بنسبة 33.8 %، ومن هم رتبة أستاذ مساعد 90 فرداً بنسبة 31.7 %، ومن هم بمرتبة مدرس بلغ عددهم 98 فرداً بنسبة 34.5 %، وقد تم بذل جهود كبيرة بالتعاون مع بعض الوكلاء العلميين ورؤساء الدوائر في الكليات من أجل تحقيق التوازن في عدد أفراد العينة في كل من المراتب العلمية المذكورة.
- فيما يتعلق بتفرغ أفراد العينة للبحث العلمي فقد تبين أنه حاز على نسبة 25.7% في الوقت الذي حاز فيه التدريس على نسبة 58% أما الإدارة العلمية فقد حازت على نسبة 7%.

وفيما يتعلق بساعات العمل في البحث العلمي فقد تراوحت بين 0 و90% من ساعات العمل السنوية وأن الـ 25% هي النسبة الأكثر تكراراً فقد توصل إلى هذه النسبة 36.97% من أفراد العينة، وتلي هذه النسبة نسبة 50% من ساعات العمل السنوية التي يشغلها 11.97% من أفراد العينة... في الوقت الذي نرى فيه أن 8.45% من أفراد العينة لا يعملون في البحث العلمي نهائياً.

إن ما لاحظناه يشير إلى أن الانشغال بالتدريس يحتل الساعات العظمى من وقت عضو الهيئة التدريسية في الجامعة، وليس هناك أي توازن بين الوقت المخصص للتدريس والوقت المخصص للبحث العلمي، ويتضح ذلك من خلال الجدولين رقم/4/ ورقم /5/.

- ومن ملاحظة الجدول رقم /6/ المتعلق بساعات الإشراف على الرسائل فإن 41.20% من أفراد العينة يعطون 25% من ساعات عملهم في السنة للإشراف يليهم 10.92% يشغلون 10% من ساعات عملهم بالمهمة نفسها. وأكبر نسبة إشراف من أفراد العينة كانت 0.70% وهؤلاء يعطون من 60-75% من ساعات عملهم للإشراف على الرسائل.

والملاحظ أنه ما زلنا نحتاج إلى المزيد من الوقت المخصص للإشراف على الرسائل. علماً أن الدراسات العليا تمثل قاعدة الانطلاق الرئيسة في مجال البحث العلمي داخل الجامعات , فهي السبيل لإعداد الباحثين وتطوير البحث العلمي وتوثيق التعاون العلمي والتكامل بين الجامعة والمجتمع (سنقر, 2000, 313).

- وفيما يتعلق بالجهات التي تجري بحوثاً لها نلاحظ أن نسبة الباحثين لصالح القطاع العام كانت 47.5 %، في حين بلغت للقطاع الخاص 15.5 %، ولصالح جهات عربية و دولية ومنظمات وبحوث ذاتية كانت على التوالي: 5.6 % - 3.5 % - 3.5 % - 7.4 %.

إن ضعف نسبة المشاركة بإجراء بحوث لجهات خاصة وعربية ودولية يدل على أن الباحثين ما زالت تنقصهم الإمكانيات المادية فضلاً عن الإجراءات الإدارية المعقدة التي تقف عائقاً في وجههم. وقد لوحظ من خلال المقابلات التي تمت مع كثير من أفراد العينة أنهم كانوا يبدعون عندما تتاح لهم الفرصة للمشاركة ببحوث تجري في الدول المتقدمة, وعند عودتهم لوطنهم يصطدم حماسهم بالعقبات التي تسبب لهم الإحباط.

أما بالنسبة لآراء أفراد العينة في تأثير التشريعات بإنتاجية البحث العلمي من حيث الموافقين وغير الموافقين فضلاً عن عدد من المحايدين وممن لم يجيبوا عن بعض البنود، فهو كما يتضح من الجدول رقم /8/ نلاحظ:

- فيما يتعلق بالتشريعات التي تنص على تخصيص مكافآت مالية لبحوث أعضاء هيئة التدريس التي تنشرها مجلات الجامعة؛ فإن الأكثرية وعددهم 217 عضو هيئة تدريس وبنسبة 77.7% يرون أن هذه التشريعات تسهم في زيادة إنتاجية أعضاء هيئة التدريس من البحوث العلمية، في حين نلاحظ أن 32 فرداً وبنسبة 11.3 لا يرون ذلك, فضلاً عن بعض من المحايدين.

- وفيما يتعلق بالتشريعات التي خصصت مكافآت مالية للإشراف على رسائل الدراسات العليا نلاحظ أن الأكثرية وعددهم 217 فرداً وبنسبة 77 % يرون أن هذه التشريعات تزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 39 عضواً وبنسبة 13.8 % لا يرون ذلك.

- بالنسبة لتخصيص معظم المجلات الجامعية بنشر البحوث العلمية المحكمة نلاحظ أن الأكثرية وعددهم 216 عضو هيئة تدريس وبنسبة 76.6% يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 31 فرداً وبنسبة 11% لا يرون ذلك.

- وبالنسبة لإعلان وزارة التعليم العالي عام 1993 عن جائزة سنوية باسم جائزة باسل الأسد للبحث العلمي تمنح لأحسن البحوث التي ينجزها أعضاء الهيئة التدريسية في مجالات العلوم كافة , فإن الأكثرية وعددهم 202 وبنسبة 71.6% يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 37 فرداً وبنسبة 13.1% لا يرون ذلك.

- بالنسبة للتشريعات التي وضعت لتنظيم إيفاد أعضاء هيئة التدريس بمهمات البحث العلمي؛ فإن الأكثرية وعددهم 199 عضو هيئة تدريس وبنسبة 70.6% يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 55 وبنسبة 19.5% لا يرون ذلك.

- وفيما يتعلق بتوقيع اتفاقيات التعاون البحثي مع عدة دول عربية من أجل تعزيز التعاون في مجال البحوث العلمية فإن الأكثرية وعددهم 196 عضو هيئة تدريس وبنسبة 69.5% يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 35 فرداً وبنسبة 12.4% لا يرون ذلك.
- بالنسبة للمادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 143 لعام 1966 بشأن مهام وزارة التعليم العالي التي نصت على رفع مستوى البحث العلمي بغية تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في فروع العلوم المختلفة، فإن الأكثرية وعددهم 192 فرداً بنسبة 68.1 % يرون أن ذلك زاد من إنتاجيتهم العلمية، في حين الأقلية وعددهم 43 عضو هيئة تدريس بنسبة 15.2 لا يرون ذلك.
- أما التشريعات التي تنص على تمويل الجامعات لعدد من البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس فإن الأكثرية وعددهم 191 عضو هيئة تدريس وبنسبة 67.7% يرون أنها تزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 47 فرداً بنسبة 16.7% لا يرون ذلك.
- وبالنسبة لكل من إنشاء مجلس التعليم العالي عام 1975 وتكليفه وضع سياسات البحوث العلمية في الجامعات والمعاهد , وإحداث مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة دمشق عام 1994 الذي يهدف إلى إعداد الدراسات الاستراتيجية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية , وإحداث مركز بحوث الليزر في جامعة دمشق عام 1997 لإجراء البحوث في مجال الليزر. فإن الأكثرية وعددهم 189 عضو هيئة تدريس وبنسبة 67% يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم على التوالي: 51 فرداً بنسبة 18.1%– 28 فرداً بنسبة 9.9%– 25 فرداً بنسبة 8.9% لا يرون ذلك.

- فيما يتعلق بإتاحة تفرغ أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي استناداً إلى قانون التفرغ فإن الأكثرية وعددهم 183 عضو هيئة تدريس بنسبة 64.9 % يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 57 فرداً بنسبة 20.2 % لا يرون ذلك.

- وفيما يتعلق بتشكيل لجان عليا ولجان دائمة للبحث العلمي فإن الأكثرية وعددهم 179 عضو هيئة تدريس بنسبة 63.5% يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 39 فرداً بنسبة 13.8% لا يرون ذلك.

- وبالنسبة لإحداث قسم المكتبات في كلية الآداب لتوفير مختصين لهم دورهم في تطوير عمل المكتبات، فإن الأكثرية وعددهم 175 فرداً بنسبة 62.1 % يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 29 فرداً بنسبة 10.3 لا يرون ذلك.

- بالنسبة لإنشاء المجلس الأعلى للعلوم عام 1958 حيث أنيطت به مهام النهوض بالبحث العلمي وتشجيعه ونشر نتائجه واقتراح سياسة تنشيطه، فإن الأكثرية وعددهم 176 عضو هيئة تدريس وبنسبة 62.2% يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 36 فرداً بنسبة 12.7% لا يرون ذلك.

- وفيما يتعلق بكل من التشريعات التي وضعت لتطوير هيكليات تنظيم البحث العلمي في الجامعات – وإحداث معهد البحوث البحرية بجامعة تشرين عام 1971 بهدف دراسة خصائص البحار وثرواتها , فإن الأكثرية وعددهم 167 عضو هيئة تدريس بنسبة 59.2 % يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم على التوالي: 56 فرداً بنسبة 19.9% و29 فرداً بنسبة 10.3% لا يرون ذلك.

- وبالنسبة لإحداث معهد التراث العلمي العربي بجامعة حلب عام 1976 بهدف دراسة التراث العربي فإن الأكثرية وعددهم 157 عضو هيئة تدريس بنسبة 55.7 % يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 33 فرداً بنسبة 11.7 % لا يرون ذلك.

- وفيما يتعلق بنصوص تنظيم الجامعات بشأن البحث العلمي فإن الأكثرية وعددهم 148 عضو هيئة تدريس وبنسبة 52.7% يرون أن ذلك يزيد إنتاجيتهم من البحوث العلمية، في حين الأقلية وعددهم 67 فرداً بنسبة 23.8% لا يرون ذلك.

- ولدى السؤال هل التشريعات التي وضعت بشأن البحث العلمي كافية لتنشيطه، فإن 119 عضو هيئة تدريس يوافقون على ذلك، في حين نرى أن 112 فرداً من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك.

نلاحظ من خلال نتائج البحث: أن جميع التشريعات حازت على نسب موافقة عالية من جميع أفراد عينة البحث.

حيث حازت التشريعات المتعلقة بمنح مكافآت تشجيعية مقابل نشر بحوث أعضاء الهيئة التدريسية , ومقابل الإشراف على بحوث الطلبة , فضلاً عن تمويل الجامعات لعدد من البحوث التي يجريها أعضاء الهيئة التدريسية حازت على أعلى نسب موافقة. وهذا يدل على أن تحسين الوضع المعيشي وزيادة الحوافز المشجعة على البحث تعدُّ الدافع الأساسي لإجراء البحوث العلمية من قبل أساتذة الجامعة الذين يعدُّون نخبة المجتمع.

كذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الموافقة على التشريعات المتعلقة بتخصيص معظم المجلات الجامعية بنشر البحوث العلمية المحكمة , مما يدل على أن أستاذ الجامعة لديه كل الرغبة بأن يطلع الآخرون على إنتاجه البحثي ويطلع على إنتاجهم، وأن تطبق نتائج

بحوثه، وأن يتابع الباحثون الآخرون من حيث توصل وأن تعم الفائدة محلياً وعربياً ودولياً.

أيضاً نرى أن هناك نسب موافقة مرتفعة من قبل المبحوثين على التشريعات المتعلقة بإنشاء مراكز بحثية في المجالات كافة. مما يدل على الرغبة لدى أعضاء الهيئة التدريسية بتوسيع القواعد والمرتكزات التي ينطلق من خلالها العمل البحثي ويتطور وأيضاً فإن ذلك يشير إلى اهتمام أساتذة الجامعة بتقديم كل ما هو ممكن من أجل ازدهار هذا البلد.

ويلاحظ أن نسب الموافقة كانت مرتفعة بالنسبة للتشريعات المتعلقة بالإيفاد وبتوقيع اتفاقيات التعاون البحثي؛ مما يدل على أن أعضاء الهيئة التدريسية الباحثين لديهم الاهتمام الكبير للتواصل مع العالم الخارجي وتبادل المعرفة والخبرة التي تنعكس على هذا البلد وأبنائه.

أيضاً نلاحظ ارتفاع نسبة الموافقة على إحداث قسم المكتبات في كلية الآداب لتوفير مختصين لهم دورهم في تطوير عمل المكتبات. وهذا يدل على الوضع المميز الذي يسهم في تحقيق أهداف البحث.

ولدى سؤال أفراد العينة عن مدى كفاية التشريعات المذكورة لتنشيط البحث العلمي أجابت نسبة من أفراد العينة على أن هذه التشريعات غير كافية... حيث تبع ذلك سؤال أفراد العينة عن مقترحاتهم لتطوير البحث العلمي وتفعيله في جامعات القطر وتحفيز هيئة التدريس وتمكينهم من إجراء البحوث العلمية وذلك لإبداء ما لديهم من آراء يرون أنها تساعد على زيادة الإنتاجية العلمية وتسهم في دفع حركة البحث العلمي قدماً. وتم الحصول على مقترحات تم التمكن من تصنيفها بعد وضع اللمسات الأخيرة عليها واستبعاد ما خرج عن موضوع البحث, وما هو مكرر وصُنِّفَتْ في جدول، وكان معظمها مؤيداً للتشريعات الواردة في أداة البحث.

ومن أهمها: تحسين الوضع المعاشي الذي حاز على نسبة 12.24% من آراء أفـراد العينة، يليه زيادة الحوافز المادية بنسبة 11.22% من آراء أفـراد العينـة , وتـوفير مستلزمات البحث العلمي كافة بنسبة 8.67% – وتشكيل لجان عالية المستوى بنـسبة 6.38% – ووضع خطط دائمة ومستمرة ومتطورة في كل قسم تبين حاجـة وفعاليـة المواضيع المقترحة بنسبة 6.12%, وربط مشاكل المؤسسات بالجامعة بنسبة 5.61%, وتسهيل الإجراءات الإدارية والمالية بنسبة 5.10%... فضلاً عن مقترحـات أخـرى بنسب تراوحت بين 3.83% و 0.77% من آراء أفراد العينة.

– مقترحات البحث:

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها ومن خلال ما أشارت إليـه مقترحـات آراء أعضاء هيئة التدريس يمكن تقديم المقترحات الآتية:

– الاهتمام بتخطيط البحث العلمي ووضع سياسات وخطط تسهم في تنميته تفعيله.

– توفير مستلزمات البحث العلمي بمستوى أفضل من الحال الراهنة.

– توفير الحوافز المادية والمعنوية المشجعة التي تحفز أعضاء هيئة التدريس لإجـراء مزيد من البحوث العلمية.

– تطوير أنظمة البحث العلمي الجامعي باتجاه مزيد من التنظيم وتفعيل القوانين التـي تصدر بشأنه.

– الاهتمام بالجانب الإعلامي لاطلاع الباحثين على كل التشريعات التي تصدر عـن الجهات المختصة بشأن البحث العلمي.

المراجـــع

- خاروف، حسن حلمي، 2001، "البحث العلمي في الجامعات السورية"، بحث مقدم للمؤتمر الأول للبحوث الإدارية والنشر، مسقط 3 – 2001/4/4، سلطنة عمان.
- ريشة، حسان، 2000، "واقع وآفاق البحث العلمي"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية 2000/2/15، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.
- سنقر، صالحة، "تطور التعليم العالي في سورية من عام 1970 وحتى عام 2000 وتوجهاته المستقبلية"، وزارة التعليم العالي، دمشق.
- العبد الله، مصطفى، 1997، "تطوير البحث العلمي ومؤسساته في الجمهورية العربية السورية"، مجلة بناة الأجيال، السنة السادسة، العدد 24، دمشق.
- عقل، انطانيوس، 1971، "أهمية البحث العلمي وتنظيمه وربطه بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية"، بحث مقدم للمؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي، دمشق من 28–31 آب 1971 (ص 123 – 152)، جامعة دمشق.
- المرسوم الجمهوري رقم 1657،1977،الجريدة الرسمية للجهورية العربية السورية، "الجزء الأول، العدد 34 "، دمشق.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1986, "تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي"، تونس.
- وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية، 1975، "قانون تنظيم الجامعات رقم 1 لعام 1975"، مطبعة جامعة دمشق، دمشق.

- وزارة التعليم العالي الجمهورية العربية السورية، "مسيرة البحث العلمي في ظل التصحيح المجيد " دمشق، 1995.

- وزارة التعليم العالي، دليل جامعة دمشق، 2004-2005.

- FORD, Gail E.,2001, "Teacher Doing Researches: The Power of Action Through Inquiry", New Jersey.

- Kogan, M.(Editor), 1989, Evaluation Higher Education, Jassica Kngsley Publishers Ltd.

- Nunnally , J. 1978 , Psychol Psychometric Theory , New York: MC Grow.

.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2005/7/12.

ملحق

قائمة بأسماء المحكمين

تم تحكيم الاستبانة من قبل الأساتذة السادة:

د. أحمـــد الأصفـــــر	كليـــة الآداب / جامعة دمشق
د. أســـــامة ميـــــرو	كلية الهندسة المدنية / جامعة دمشق
د. جبرائيـــل بشـــارة	كلية التربيـــــة / جامعة دمشق
د. جـــــلال ســـــــناد	كلية التربيـــــة / جامعة دمشق
د. خليـــــل ســـــارة	كلية الآداب / جامعة دمشق
د. رنـــد القوتلـــي	كلية الهندسة المعلوماتية / جامعة دمشق
د. ريمـــون معلولـــي	كلية التربيـــــة / جامعة دمشق
د. زيـــدان ســـيلان	كلية الفنون الجميلة / جامعة دمشق
د. ســـامح حمـــو	كلية العلوم / جامعة دمشق
د. عبد الرزاق فاضل	كلية الاقتصاد / جامعة دمشق
د. عبد العزيز حاجي	كلية الشريعة / جامعة دمشق
د. عمـــاد قطـــان	كلية الحقوق / جامعة دمشق
د. عيســـى شماس	كلية التربية / جامعة دمشق
د. عيســـى مـــراد	كلية الهندسة الميكانيكية / جامعة دمشق
د. غـــادة الأخرس	كلية الصيدلة / جامعة دمشق
د. فايـــز فلـــوح	مدير البحث العلمي / جامعة دمشق
د. فلاح أبو نقطـــة	كلية الزراعة / جامعة دمشق
د. مـــاري منصور	كلية الهندسة المدنية / جامعة البعث
د. مجيب ملحـــم	كلية الطب البشري / جامعة دمشق
د. محمد عاطف درويش	كلية طب الأسنان / جامعة دمشق
د. محمد حاكمي	كلية هندسة العمارة / جامعة البعث
د. ياســـر جاموس	كلية التربية / جامعة دمشق
د. محمود علي محمد	كلية التربية / جامعة دمشق

بالإضافة إلى الأستاذ الدكتور أحمد عبد الخالق من جمهورية مصر العربيـــــة.